الأهمية للبحرية السوفياتية؛ والثاني ان سوريا كانت، بجانب مصر، حجر الاساس في منطقة الشرق الاوسط التي تستخدمها «كورقة» لاعاقة الاختراق الاميركي في المنطقة. وتبعاً لذلك، ترتب على السوفيات «مسايرة» المواقف السورية الداعمة لحركة المقاومة الفلسطينية وحرب التحرير الشعبية. وبرزت تلك «المسايرة»، بوضوح، في البيان السوفياتي ـ السوري المشترك الذي أُصدر في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩٦٦، على اثر اختتام زيارة رئيس الوزراء السوري، يوسف زعيّن، لموسكو. ففي هذا البيان، أيد الاتحاد السوفياتي «شعب فلسطين الذي يسعى لاستعادة حقوقه من الصهيونية التي يتوسلها الاستعمار لتنفيذ مخططاته في الشرق الاوسط»(٤).

بعد ذلك، وبخاصة بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أخذت العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية منحى آخر. فقد بدأت م.ت.ف. و «فتح» على وجه التحديد، باثبات حضورها كعامل هام على مسرح الاحداث في الشرق الاوسط ، وكقوة فاعلة تلفت اليها الانظار، في الوقت الذي بدأت مصر تقترب من «فتح»(٥). ولما كانت مصر، آنذاك، الركيزة الاساسية في سياسة موسكو الشرق أوسطية، فان الاخيرة، لم ترفض، ظاهرياً على الاقل، مطالب القاهرة بزيادة الدعم للمنظمة؛ ولكنها بدت، في الوقت عينه، غير متحمسة لأن تجاري خطوات جمال عبدالناصر، الذي زارها، بناء على دعوة سابقة، في العاشر من تموز (يوليو) ١٩٦٨، واصطحب ياسر عرفات معه. وكتب محمد حسنين هيكل بهذا الخصوص: «لقد اقترحت على عبدالناصر بانه طالما ان احتياجات الفدائيين الفلسطينيين من الاسلحة يمكن ان تتوفر بسهولة عن طريق مصر، فان افضل خطة، في هذا النطاق، ان نقدمهم إلى الروس؛ وبهذا يمكن ان يديروا مباحثاتهم معهم». وفي موسكو «استطاع عبدالناصر تقديم عرفات إلى كل من اليكسي كوسيغين، وليونيد بريجنيف، والرئيس نيكولاي بودغورني. وبعد مضي اسبوعين، أو ثلاثة، من تلك المباحثات، ابلغ السفير السوفياتي في القاهرة عبدالناصر بأن اللجنة المركزية، بناء على توصيته، قررت تزويد المقاومة الفلسطينية بأسلحة تقدر قيمتها بـ ٥٠٠ ألف دولار»(٦).

وعلى الرغم من البداية المبشرة لتلك العلاقة، استمر الجانبان، السوفياتي والفلسطيني، في ضمر العديد من الشكوك ازاء خيارات بعضهما البعض. فمن جهتها، استمرت موسكو في الاهتمام بطرفي النزاع في الشرق الاوسط، اسرائيل والبلدان العربية، صارفة النظر، تماماً، عن اي ذكر للفلسطينيين. اذ اظهر دعمها لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، الذي أصدر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، المسافة التي تفصل بين الخيارات الفلسطينية والتوجهات السوفياتية، ذلك ان دعم قرار ترفضه حركة المقاومة الفلسطينية، يعني، ببساطة، تجاهلها. وهكذا نرى ان موسكو التي كانت مستعدة للتحدث، مراراً، عن الحقوق والمصالح المشروعة للفلسطينيين، وتقديم المساعدات الفعلية اليهم، لم تشمل محادثاتها الثنائية، والرباعية، مع الدول الكبرى بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩، أي شيء أكثر من مسألة لاجئين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية(٧). ولا تفوتنا، هنا، ملاحظة ان بعض شكوك موسكو كانت ذات طبيعة عابرة ومؤقتة، نتجت، في جانب منها، عن علاقة «فتح» ببكين. تلك الشكوك عبّر عنها تعليق نشر في نيسان (ابريل) ١٩٦٩، في دورية تصدر باللغة الانكليزية، جاء فيه: «ان ادارة السياسة الماوية في العالم الثالث الرامية إلى تصعيد النزاعات وتشجيع التطرف، قد ظهرت، بوضوح، في المنطقة العربية، حيث مجموعة ماوتسي تونغ تحاول فرض هيمنتها على المنظمات الفلسطينية لمقارعة اية تسوية في نزاع الشرق الاوسط»(٨). وكان لشكوك موسكو، جانب آخر: فعلى أثر المباحثات الرباعية التي افتتحت في الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٦٩، في نيويورك، باتت موسكو تظهر معارضتها القاطعة لدعاة الحل الثوري للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وأوضحت موقفها في مقالة نشرتها صحيفة